صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

القوائم المالية للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٨

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق
القوائم المالية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	الصفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية	–
قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية	١
قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر	٢
إيضاحات حول القوائم المالية	٣-١٣

شركة مصطفى فؤاد عباس وشريكه
عضو في مؤسسة ارنست ويونغ العالمية المحدودة
صندوق بريد ٦٠١٨
منزل ٥٣، شارع ٣ (شارع الأميرات) حي ٦٠٩،
حي المنصور، بغداد، العراق

هاتف: +٩٦٤ ١ ٥٤٣٠٣٥٧
فاكس: +٩٦٤ ١ ٥٤٣٩٨٥٨
baghdad.iraq@iq.ey.com
ey.com/mena

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

إلى السادة الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

بغداد – العراق

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق (الصندوق) والتي تتكون من قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية وقائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، وباستثناء الأثر المحتمل لما ورد في فقرات أسس الرأي المتحفظ أدناه، إن القوائم المالية المرفقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ تم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير بإستخدام الاساس النقدي".

أساس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في إيضاح (٤) حول القوائم المالية المرفقة، لم يتم استلام تقارير الانتاج الخاصة بمنطقة إقليم كردستان ومحافظة كركوك من قبل وزارة النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط وبالتالي لم نتمكن من التحقق من كميات إنتاج النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ في إقليم كردستان ومدى تأثير ذلك على القوائم المالية المرفقة.

- كما هو مبين في الايضاح (٥) حول القوائم المالية المرفقة، وبموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ لعام (٢٠٠٣)، فان كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أوّ موجودات مالية موارد اقتصادية (ويشار اليها بالموجودات المجمدة) عائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته وشركاته أو وكلائه الموجودة خارج العراق بتاريخ القرار ملزمة بتجميد هذه الموجودات المجمدة وتحويلها الى الصندوق مباشرة، الا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء او التحكيم او أمور إدارية اخرى. إن بعض تلك الموجودات المجمدة لا تزال لدى عدد من الدول الاعضاء التي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. نظراً لعدم وجود معلومات كافية ودقيقة حول هذه الموجودات المجمدة لم تتمكن الحكومة العراقية من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة التي يمكن أن يتم تحويلها إلى الصندوق، حيث أن بعض هذه الموجودات المجمدة قد صدر بها حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي في وقت سابق، وعليه لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت جميع المبالغ المحصلة من الموجودات المجمدة تم استلامها من قبل الصندوق او تم تحويلها الى مؤسسات او دوائر حكومية أخرى.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي المتحفظ.

فقرات توكيدية

- نود أن نلفت الانتباه الى الإيضاح رقم (٤)، لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق (حسب عقود الخدمة) خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ جزء من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر حيث ان هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً ولم يتم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وضمت بعضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد آلية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية. قررت اللجنة أن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل من حساب الصندوق إلى حساب تحصيل مبيعات النفط، ولكن لم يتم تحويل أية مبالغ من الصندوق الى حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الموضوع.

- أسس الاعداد المحاسبي وتقييد الاستخدام

نلفت الانتباه الى الإيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية والذي يبين أسس الإعداد المحاسبي. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الاساس النقدي" لمساعدة الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين. نتيجة لذلك، فإن هذه القوائم المالية غير مناسبة لأي أغراض أخرى. ان تقريرنا هذا مخصص فقط لمعلومات واستخدام الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين للصندوق ولا يجوز استخدامه من قبل أية أطراف أخرى. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الموضوع.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ من قبل مدقق حسابات اخر، والذي أصدر رأياً متحفظاً حولها بتاريخ ١ آب ٢٠١٩ وذلك للأسباب التالية:

- لم تستلم وزارة النفط تقارير الانتاج من اقليم كردستان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.
- لا يوجد تقرير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة العائدة للنظام العراقي السابق او مؤسساته وشركائه أو وكلائه الموجودة خارج العراق.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الاساس النقدي"، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

EY
نبني عالماً
أفضل للعمل

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعمالها كمنشأة مستمرة.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

شركة مصطفى فؤاد عباس وشريكه
عضو في مؤسسة
ارنست ويونغ العالمية المحدودة
A Member Firm of Ernst & Young Global Limited
Mustafa Fouad Abbas & Co.

١٢ آب ٢٠٢٠

شركة مصطفى فؤاد عباس وشريكه
(عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية المحدودة)
بغداد – العراق

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

بآلاف الدولارات الأمريكية

	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٧
المقبوضات النقدية			
مبيعات النفط المصدر	٤	٧٢,٥٥٩,٣٠٧	٤٦,٥١٣,١٩٢
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	٥	٣,٩٣٧	٧٥,١٢٣
فوائد مقبوضة	٦	١٦٤,٩٧٦	٤٣,٠٧٧
قروض مقبوضة	٧	١,٤٤٨	٧,٠٩٥
مقبوضات أخرى	٨	٢٤٥,١٣٠	٣٢٦,٠٥٦
إجمالي المقبوضات النقدية		٧٢,٩٧٤,٧٩٨	٤٦,٩٦٤,٥٤٣
المدفوعات النقدية			
التحويلات إلى وزارة المالية	٩	٦٤,١٧٥,٠٧٤	٤٦,٨١٨,٠٠٠
مدفوعات أخرى	١١	٤٠	١٠٨,٦٣٣
إجمالي المدفوعات النقدية		٦٤,١٧٥,١١٤	٤٦,٩٢٦,٦٣٣
الوفر في النقد وما في حكمه		٨,٧٩٩,٦٨٤	٣٧,٩١٠
النقد وما في حكمه كما في ١ كانون الثاني		(٢,٦٥١,٦٤٥)	(٢,٦٨٩,٥٥٥)
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول *	١٢	٦,١٤٨,٠٣٩	(٢,٦٥١,٦٤٥)

* ظهر النقد وما في حكمه للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ عكس طبيعته نتيجة استبعاد القروض التي تم تمويلها لأغراض تغطية العجز الحاصل في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية والتي تشمل دفعات قرض صندوق النقد الدولي وقرض المصرف العراقي للتجارة والمبرمة مع الحكومة العراقية، وكما هو مبين في إيضاح رقم (١٢).

سحر هادي حميد
مدير عام دائرة المحاسبة
وزارة المالية

علي عبد الأمير علاوي
وزير المالية
وزارة المالية

تعتبر الإيضاحات من ١ إلى ١٥ المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

بآلاف الدولارات الأمريكية

	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٧
مجموع مبيعات النفط المصدر خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ كما في سجلات شركة تسويق النفط (سومو)	٤	٧٢,٨٤٩,٤٥٣	٤٨,٩٤٣,٣٥١
يضاف:			
مبيعات تمت خلال السنة السابقة وتم تحصيلها خلال السنة الحالية		٦,٨٥٤,٦٥٢	٤,٥٢٥,٥٠٥
فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة		٢٠٨	١٢١
ينزل:			
الغرامات المخصومة من فواتير المبيعات		(٤٣,٠٨٥)	(٨٤,٤٥٧)
مبيعات تمت خلال السنة الحالية وتم تحصيلها بعد نهاية السنة		(٦,٧٣٧,٣٠٢)	(٦,٨٧١,٣٢٨)
المقبوضات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة		**٧٢,٩٢٣,٩٢٦**	**٤٦,٥١٣,١٩٢**
المبالغ المحولة الى صندوق تعويضات الأمم المتحدة (٠,٥٪)	(٤-٥)	(٣٦٤,٦١٩)	–
صافي المقبوضات من مبيعات النفط المصدر والمودعة في حساب الصندوق		**٧٢,٥٥٩,٣٠٧**	**٤٦,٥١٣,١٩٢**

تعتبر الإيضاحات من ١ إلى ١٥ المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(١) عام

تأسس صندوق التنمية للعراق (الصندوق) بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والذي تم إقراره بتاريخ ٢٢ آيار ٢٠٠٣ لإدارة عائدات النفط الخام ومنتجات النفط المصدر من العراق والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء والمقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق، بحيث يكون صندوق التنمية للعراق تحت رقابة وإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة.

تم تعيين المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للصندوق، بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣، لتعزيز الشفافية والمحاسبة المالية للصندوق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٠٠ تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ وانتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً إلى الحكومة العراقية.

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية، بالإضافة إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراق المرقم ٣٠٠٦٠٠ (الحساب اللاحق) والذي تم فتحه بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤. يشتمل الصندوق على حساب فرعي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي (الحساب الفرعي) في نيويورك تتم إدارته من قبل المؤسسات الامريكية وتتم مراقبته من قبل وزارة المالية، ويهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤.

تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد– العراق/افغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد، مكتب إدارة وإعمار العراق والمراقب المالي (JASG) ومكتب نفقات الصندوق ومكتب إدارة عقود الدفاع ووحدة المهندسين في الجيش الأمريكي وقوات التحالف. انتهت إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

تم غلق الحساب الفرعي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي بتاريخ ١٥ تموز ٢٠١٤ وتم تحويل رصيده الى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم ٣٠٠٦٠٠ (الحساب اللاحق).

بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب إيداع ٩٥٪ من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. إضافة إلى أن كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الاخرى التابعة للنظام العراقي السابق إلى الصندوق. إضافة إلى ذلك فإن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥)، يجب أن تحول إلى الصندوق.

قرر مجلس وزراء جمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦ تشكيل لجنة الخبراء الماليين لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل هذا المجلس بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وبعضوية خبيرين مستقلين. لجنة الخبراء الماليين مسؤولة بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء. في ٣٠ حزيران ٢٠١١، تولت لجنة الخبراء الماليين مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق.

قرر مجلس الوزراء العراقي في قراره المرقم ٨٢ لسنة ٢٠١٤ والمؤرخ في ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٤، تمديد خدمة السيد عبد الباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية السابق في رئاسة لجنة الخبراء الماليين العراقية ولحين انتهاء اعمال لجنة التعويضات.

(١) عام (تتمة)

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بالإضافة إلى هذا تقرر ان بنود الفقرة رقم ٢٢ من قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يستمر العمل بها حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٠، والخاصة بالموجودات المالية والأموال والمصادر الاقتصادية الموضحة في فقرة رقم ٢٣، اخذين بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة في الفقرة رقم ٢٧ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤ بهذا الخصوص.

ان قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٠، أكد على المتطلبات الموجودة في الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣، بحيث يستمر العمل بإيداع ٥٪ من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي تم تأسيسه بناءً على القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٠ تم تمديد الترتيبات المذكورة في الفقرة السابقة حتى ٣٠ حزيران ٢٠١١. بعد هذا التاريخ، تصبح هذه الترتيبات غير سارية المفعول ويتوجب على العراق القيام بالترتيبات النهائية التي تخلف صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤، أصدر الرئيس الامريكي قرار بإيقاف الحماية الامريكية على الصندوق أبتداءً من تاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٥، لذلك قامت الحكومة العراقية بوضع الية جديدة يتم بموجبها نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حساب البنك المركزي العراقي ٢ (Central Bank of Iraq 2) الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي ٢ إلى حساب وزارة المالية بالدولار الامريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الاساس النقدي".
إن السياسات المحاسبية المتعبة في اعداد القوائم المالية تتوافق مع تلك المتبعة في السنوات السابقة.
تم اعداد القوائم المالية المرفقة للصندوق لأغراض الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين، وعليه قد لا تكون ملائمة لاية أغراض أخرى.
إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق. إن كافة المبالغ في القوائم المالية هي بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.
تمت المصادقة على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل وزارة المالية بتاريخ ١٢ آب ٢٠٢٠.

(٣) السياسات المحاسبية المهمة

٣-١ النقد وما في حكمه:

النقد وما في حكمه يتضمن النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك وإتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة.

٣-٢ المقبوضات:

يتم اثبات المقبوضات لدى البنك المركزي العراقي عندما يتم إيداع النقد في حسابات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

(٣) السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

٣-٣ المدفوعات:
يتم اثبات المدفوعات عندما يتم تحويل المبالغ إلى وزارة المالية.

٣-٤ الضريبة:
أن الصندوق غير خاضع لأي نوع من أنواع الضرائب في العراق.

(٤) مبيعات النفط المصدر

٤-١ توزيع مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي المصدرة بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣
وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ المعتمد في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ وبعد اعتماد هذا القرار، يتم إيداع كافة عائدات صادرات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي من العراق في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، حيث يتم تحويل ٩٥٪ من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل ٥٪ إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة. لاحقاً لذلك، أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم ٢٧٦ لعام ٢٠١٧ والذي تم تعديل نسبة التعويضات للأمم المتحدة الى ٠.٥٪ بدلاً من ٥٪. ان المقبوضات من مبيعات النفط المصدر المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بلغت ٧٢.٥٥ مليار دولار امريكي (٣١ كانون الأول ٢٠١٧ بلغت: ٤٦.٥١ مليار دولار امريكي).

٤-٢ مبيعات المنتجات النفطية المصدرة
بلغ النقد المستلم من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مبلغ ٣٤٢ مليون دولار امريكي (منذ التأسيس ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨: ٤,٧٤ مليار دولار امريكي). ولم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر ولم يتم اثباتها ضمن القوائم المالية للصندوق، حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) ومن ثم قيدها كإيرادات للخزينة العامة.

٤-٣ تقارير انتاج النفط من إقليم كردستان ومحافظة كركوك
لم تستلم وزارة النفط تقارير الانتاج من اقليم كردستان خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. ان التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الانابيب فقط ولا تشمل التقارير أي معلومات عن الكمية المنتجة في إقليم كردستان ومحافظة كركوك.

٤-٤ إيقاف استقطاع نسبة ٥٪ الخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة
أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة قراراته المرقمة ٢٧٢ لعام ٢٠١٤ و٢٧٣ لعام ٢٠١٥ والقاضية بالاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة ٥٪ من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من ١ تشرين الاول ٢٠١٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ على ان يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام ٢٠١٧ وتم تمديد قرار الإيقاف لمدة سنة واحدة بموجب قرار مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة رقم ٢٧٤ لعام ٢٠١٦. بلغ اجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات غير المستقطعة ٤,٦ مليار دولار امريكي للسنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، ٢٠١٦ و٢٠١٧، على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية عام ٢٠١٨.

(٤) مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة (تتمة)

٤-٥ استئناف الإيداع في صندوق التعويضات

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم ٢٧٦ لعام ٢٠١٧، استئناف الإيداع في صندوق التعويضات والدفعات تجاه التعويض المعلق للسنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، حيث تقرر العمل على إيداع النسب التالية من إيرادات جميع مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي ومن قيمة المدفوعات العينية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي تمنح لمجهزي الخدمة في صندوق التعويضات:

الفترة	النسبة
١ كانون الثاني ٢٠١٨ لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٠,٥٪
١ كانون الثاني ٢٠١٩ لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١,٥٪
١ كانون الثاني ٢٠٢٠ لغاية تسديد كامل مبلغ التعويضات	٣٪

خلال عام ٢٠١٨، لم يتم إيداع مبالغ التعويضات الخاصة بالمدفوعات العينية المتمثلة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق حسب عقود الخدمة، حيث بلغت قيمة مجموع الشحنات المحملة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مبلغ ١٠,٩ مليار دولار امريكي (٣١ كانون الأول ٢٠١٧: ١٠,٦ مليار دولار امريكي).

٤-٦ شحنات النفط التي تم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية والمبالغ المحولة من قبل البنك المركزي العراقي إلى حساب مبيعات النفط

لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وفقاً لعقود الخدمة جزء من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر. حيث ان هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً. تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وضمت بعضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد آلية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية. قررت اللجنة أن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل من حساب الصندوق إلى حساب تحصيل مبيعات النفط.
خلال عام ٢٠١٦، تم إيقاف العمل بهذه الألية ولم يقم البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بتحويل أي مبلغ من الصندوق الى حساب تحصيل مبيعات النفط.

٤-٧ مبيعات النفط الخام لتمويل حقل مجنون

إستناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٨، والذي نص على إناطة أعمال تطوير حقل مجنون النفطي بالجهد الوطني الى شركة نفط البصرة ويتم تنفيذ خطط التطوير بنفس المعايير والأساليب المعتمدة لشركات جولات التراخيص. وبالنظر لعدم توفر السيولة النقدية تقرر قيام شركة تسويق النفط ببيع كميات من النفط الخام وإيداعها في حساب مصرفي لدى المصرف العراقي للتجارة خاص بشركة نفط البصرة. تم تسجيل مبيعات النفط الخام لتمويل حقل مجنون على انها مبيعات عقود خدمة وبالتالي لم تسجل ضمن قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر. بلغت قيمة كميات المبيعات النفطية الخاصة بحقل مجنون النفطي ٤٧٢ مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

٤-٨ مبيعات النفط الخام النقدية

خلال عام ٢٠١٨ قامت شركة تسويق النفط ببيع كميات من نفط خام حقل القيارة بصورة نقدية وليس عن طريق الاعتمادات المستندية. تم إيداع مبالغ هذه المبيعات في المصرف العراقي للتجارة وتم قيدها كإيرادات للخزينة العامة. أن هذه المبيعات لم تدخل في حساب الصندوق ولم يتم استقطاع مبالغ التعويضات منها. بلغت قيمة مبيعات حقل القيارة النفطي ١٩,٨٣ مليون دولار امريكي.

(٤) مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة (تتمة)

٤-٩ عقد مبيعات المبادلة الإيراني

خلال عام ٢٠١٨ قامت شركة تسويق النفط بتوقيع اتفاقية مبادلة نفط خام مع إيران. تم تجهيز شحنة واحدة من النفط الخام الى إيران ثم تم إيقاف العمل بهذه الاتفاقية بعد فرض العقوبات الامريكية على إيران. بلغت قيمة هذه الشحنة ٦٠,٣٨ مليون دولار امريكي والتي تم اعتبارها كتسديدات عن مستحقات وزارة الكهرباء العراقية لصالح إيران.

(٥) مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والذي تم اقراره بتاريخ ٢٢ ايار ٢٠٠٣، يجب على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال او موجودات مالية أخرى او موارد اقتصادية (المشار اليها بالموجودات المجمدة) عائدة للنظام العراقي السابق او هيئاته وشركاته ووكلائه موجودة خارج العراق كما في تاريخ القرار، تجميد هذه الموجودات وتحويلها الى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء او التحكيم او أمور إدارية أخرى. أن بعض الموجودات التابعة للنظام السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المجمدة التي سوف تحول الى الصندوق لان بعض الموجودات المجمدة قد تكون تحت حكم القضاء او التحكيم او أمور إدارية أخرى.
تم استلام مبلغ ٤ مليون دولار امريكي كمقبوضات من الموجودات المجمدة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ: ٧٥,١ مليون دولار امريكي).

(٦) فوائد مقبوضة

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
حساب المبيعات العسكرية (FMS)*	٥٨,٧٢٥	٢٤,٦٩٩
اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة/ البنك المركزي العراقي **	١٠٦,٢٥١	١٧,٥٤٥
تأمينات نقدية لقاء خطابات الاعتماد	–	٨٣٣
	١٦٤,٩٧٦	**٤٣,٠٧٧**

* يمثل هذا المبلغ الفوائد الناتجة من إستثمار المبالغ المودعة في حساب المبيعات العسكرية (FMS) من خلال سندات الخزينة الأمريكية وإتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة.

** يمثل هذا المبلغ الفوائد المقبوضة الناتجة عن اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة. تم إيداع هذه الفوائد في حسابات الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يمكن أن يتم إعادة إستثمار مبالغ الفوائد المقبوضة في اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة.

(٧) قروض مقبوضة

استلم الصندوق خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مبلغ وقدره ١,٤٥ مليون دولار امريكي (٣١ كانون الأول ٢٠١٧: ٧,١٠ مليون دولار امريكي) كدفعة سداد عن تسديد جزء من أصل القرض وكذلك الفائدة المترتبة عليه عن قرض العراق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال سنة ٢٠١٨.

(٨) مقبوضات اخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
تأمينات نقدية مستردة من خطابات الضمان	٢٣٥,٨٢٣	٣١٥,١٠٩
اخرى	٩,٣٠٧	١٠,٩٤٧
	٢٤٥,١٣٠	**٣٢٦,٠٥٦**

(٩) التحويلات إلى وزارة المالية

إن مصدر التمويل الاساسي لوزارة المالية يتم من خلال الصندوق. يتم تحويل الأموال من الصندوق إلى حسابات وزارة المالية الفرعية الاخرى، ثم يتم توزيعها على الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها، بالإضافة إلى إستخدامها في تسديد الديون الخارجية وتغطية كلف الاعتمادات والتحويلات الخارجية الأخرى.

يبين الجدول التالي تفاصيل المبالغ المحولة من الصندوق الى الحسابات الفرعية الأخرى التابعة لوزارة المالية خلال السنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨:

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
تحويلات الى حساب وزارة المالية (٧٠٠٠٩) لتغطية النفقات التشغيلية	٥٢,٢٢٩,٠٧٤	٤٠,٣٥٥,٠٠٠
تحويلات الى حساب وزرة المالية (٣٠٠٣٤٩) لتسديد الديون الخارجية	٣,٠٥٠,٠٠٠	١,٣٤٩,٠٠٠
تحويلات الى حساب وزارة المالية (٣٠٠٣٥١) لتغطية كلف الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية الأخرى *	٨,٨٩٦,٠٠٠	٥,١١٤,٠٠٠
مجموع التحويلات	**٦٤,١٧٥,٠٧٤**	**٤٦,٨١٨,٠٠٠**

(٩) التحويلات إلى وزارة المالية (تتمة)

* يبين الجدول التالي تفاصيل مدفوعات خطابات الاعتماد خلال السنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من حساب وزارة المالية في البنك المركزي العراقي رقم (٣٠٠٣٥١ مبالغ محجوزة لخطابات الاعتماد) لصالح المنشآت الحكومية العراقية والدوائر التابعة لها وحسب بيانات البنك المركزي العراقي:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
وزارة النفط	٤,٤٧٩,٤٣٤	١,٥٦٤,٤٢١
وزارة الكهرباء	٢,٠١٤,٢٩٨	١,٣١١,٠٢٤
وزارة التجارة	١,١٢٥,٢٨٧	١,٣٨٢,٨٢٧
وزارة الصحة	٦٧١,٣٨٨	٨٠٠,٠٦٣
وزارة الدفاع	٣٩٢,٢٩٣	١٣٥,٩٤٠
دوائر غير مرتبطة بوزارة	٢١٤,٧٨٧	١٦١,٥٣٩
وزارة النقل والمواصلات	١٠٢,٨٧٤	٢١,٦٢٩
وزارة التعليم	٧٩,٥١٧	٦٠,٣١٢
وزارة المالية	٦٧,٠٤١	١,٠٠٠
وزارة الداخلية	٦١,٢٩٦	٣١,٧٢٣
وزارة الزراعة	٣٠,٩٢٥	٧,٣٥٠
وزارة العدل	١٤,٣٢٢	١,٠٠٠
وزارة الصناعة والمعادن	٢,٠٥٣	–
وزارة الموارد المائية	٢٢	–
رئاسة الوزراء	–	١٣,٩٢٤
وزارة الاتصالات	–	٤٣
	٩,٢٥٥,٥٣٧	**٥,٤٩٢,٧٩٥**

(١٠) العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة فيما يتعلق بالدفعات بعد تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. مُنحت القيادة المشتركة للتعاقد– العراق في أيلول ٢٠٠٧ صلاحية مؤقتة من قبل وزارة المالية لصرف الأموال المتبقية من حساب الصندوق. تم انتهاء الصلاحية الممنوحة لهذه السلطة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ولم يتم تمديدها.

لم تقم كل من المؤسسات الأمريكية ووزارة المالية بتسوية مدفوعات الصندوق لحساب المؤسسات الأمريكية والمدفوعات لعقود إعمار العراق لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية.

(١١) مدفوعات أخرى

يمثل هذا المبلغ المدفوعات التي قام بها البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وذلك بناءً على الالية المتفق عليها من قبل وزارة المالية ووزارة النفط والبنك المركزي العراقي والخاصة بالمبالغ التي تم ايداعها بصورة خاطئة في حساب الصندوق.

(١٢) النقد وما في حكمه

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
رصيد الصندوق:		
الرصيد لدى البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي *	٨١	٦٣
الرصيد لدى البنك المركزي العراقي **	٦,١٤٧,٩٥٨	(٢,٦٥١,٧٠٨)
المجموع* **	**٦,١٤٨,٠٣٩**	**(٢,٦٥١,٦٤٥)**

* أن تفاصيل الرصيد الظاهر لدى البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي كما يلي:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
حسابات تشغيلية	٨١	٦٣
المجموع	**٨١**	**٦٣**

** أن تفاصيل الرصيد الظاهر لدى البنك المركزي العراقي كما يلي:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
رصيد الحساب اللاحق (حساب رقم ٣٠٠٦٠٠)	١١,٤٤٦,٩٧٣	٢,٦٤٧,٣٠٧
(ينزل) مبالغ القروض المستلمة***	(٥,٢٩٩,٠١٥)	(٥,٢٩٩,٠١٥)
المجموع	**٦,١٤٧,٩٥٨**	**(٢,٦٥١,٧٠٨)**

*** تم قيد حوالات قرض صندوق النقد الدولي للسنة ٢٠١٥ بقيمة ١.٢٤ مليار دولار أمريكي، سنة ٢٠١٦ بقيمة ١.٢٥ مليار دولار امريكي، وسنة ٢٠١٧ بقيمة ٠.٨ مليار دولار أمريكي إضافة الى حوالة قرض المصرف العراقي للتجارة خلال عام ٢٠١٥ بقيمة ٢ مليار دولار امريكي ضمن حسابات الصندوق وذلك من اجل تغطية العجز في موازنة الدولة العراقية، علماً ان هذه الحوالات لا تعتبر جزء من إيرادات الصندوق ولا ينبغي قيدها ضمن حسابات الصندوق وذلك تماشياً مع قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ لسنة (٢٠٠٣) ونتيجة لذلك، تم استبعادها من حسابات الصندوق مما أدى الى ظهور رصيد الحساب عكس طبيعته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

(١٣) إرتباطات والتزامات محتملة والحصانة

تتكون الالتزامات التعاقدية من العقود الجارية الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة وتلك المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية. تعتبر الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية التزامات ضمن الموازنة العراقية ولا يتم إعتبارها كالتزامات مباشرة على الصندوق. لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي. بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية المؤرخ ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، الامر الذي أدى إلى قيام الديوان بتدقيق كافة العقود والوثائق المؤيدة، وعليه تحتفظ المؤسسات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي يلحق بالخزينة العراقية نتيجة لأي تصرف إداري أو مالي من قبل المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقود. في أيلول ٢٠٠٧ مُنحت وزارة المالية القيادة المشتركة– العراق صلاحية مؤقتة لصرف المبالغ المتبقية من الحساب الفرعي للصندوق. انتهت هذه الصلاحية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ولم يتم تجديدها ولم تتمكن وزارة المالية من تحديد الالتزامات التعاقدية القائمة لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية.

بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣(٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء في مجلس الامن الخطوات القانونية الضرورية لضمان حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنقل الملكية الى المشتري، بحيث لا يكون عرضة لأية ملاحقة قانونية او إدارية او رهن تحكيمي. وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٩٥٦(٢٠١٠) تقرر تمديد هذه الحصانة لغاية ٣٠ حزيران ٢٠١١.وقد أصدرت الحكومة الامريكية بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٣ قرار باستمرار الحماية على الصندوق من تاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٣ ولمدة عام واحد. هذا وقد أصدرت الحكومة الامريكية بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤ قرار بوقف الحماية على الصندوق ابتداءاً من تاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٥.

(١٤) حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)

أسس حساب المبيعات العسكرية الأجنبية في ٤ كانون الأول ٢٠٠٦ بناءً على طلب البنك المركزي العراقي. يمول هذا الحساب من الصندوق وقد خصص هذا الحساب للمشتريات الأمنية لوزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، أن هذا الحساب لا يمثل جزء من حسابات الصندوق. يتم تحويل إيرادات فوائد هذا الحساب الناتجة عن استثمارات سندات الخزينة واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة بالكامل من حساب (FMS) منذ تأسيسه إلى حساب الصندوق الرئيسي (إيضاح ٦) حول القوائم المالية.

إن رصيد حساب (FMS) مصنف كما يلي:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٨	٢٠١٧
سندات الخزينة	٢,٥٦٩,٥٤٠	٢,٥٨٣,٦٧٧
اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	١,٥٨٣,٣٠٠	١,٥٦٧,٢٠٠
حسابات تشغيلية	٦٢	٨٦
	٤,١٥٢,٩٠٢	**٤,١٥٠,٩٦٣**

(١٥) تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية)	الحساب اللاحق*	الإجمالي
المقبوضات النقدية			
مبيعات النفط المصدر	–	٧٢,٥٥٩,٣٠٧	٧٢,٥٥٩,٣٠٧
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	–	٣,٩٣٧	٣,٩٣٧
فوائد مقبوضة	٥٨,٧٣٨	١٠٦,٢٣٨	١٦٤,٩٧٦
قروض مقبوضة	١,٤٤٨	–	١,٤٤٨
مقبوضات أخرى	٤٣٢	٢٤٤,٦٩٨	٢٤٥,١٣٠
اجمالي المقبوضات النقدية	**٦٠,٦١٨**	**٧٢,٩١٤,١٨٠**	**٧٢,٩٧٤,٧٩٨**
المدفوعات النقدية			
التحويلات إلى وزارة المالية	–	٦٤,١٧٥,٠٧٤	٦٤,١٧٥,٠٧٤
مدفوعات اخرى	–	٤٠	٤٠
اجمالي المدفوعات النقدية	–	**٦٤,١٧٥,١١٤**	**٦٤,١٧٥,١١٤**
تحويلات بين الحسابات	(٦٠,٦٠٠)	٦٠,٦٠٠	–
الوفر في النقد وما في حكمه	**١٨**	**٨,٧٩٩,٦٦٦**	**٨,٧٩٩,٦٨٤**
النقد وما في حكمه كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٦٣	(٢,٦٥١,٧٠٨)	(٢,٦٥١,٦٤٥)
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	**٨١**	**٦,١٤٧,٩٥٨**	**٦,١٤٨,٠٣٩**

* وفقاً للألية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٤ يتم بموجبها نقل ايرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الامريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).

(١٥) تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية)	الحساب اللاحق *	الإجمالي
المقبوضات النقدية			
مبيعات النفط المصدر	–	٤٦,٥١٣,١٩٢	٤٦,٥١٣,١٩٢
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	–	٧٥,١٢٣	٧٥,١٢٣
فوائد مقبوضة	٢٤,٧٠١	١٨,٣٧٦	٤٣,٠٧٧
قروض مقبوضة	٧,٠٩٥	–	٧,٠٩٥
مقبوضات أخرى	٧	٣٢٦,٠٤٩	٣٢٦,٠٥٦
إجمالي المقبوضات النقدية	**٣١,٨٠٣**	**٤٦,٩٣٢,٧٤٠**	**٤٦,٩٦٤,٥٤٣**
المدفوعات النقدية			
التحويلات إلى وزارة المالية	–	٤٦,٨١٨,٠٠٠	٤٦,٨١٨,٠٠٠
مدفوعات اخرى	–	١٠٨,٦٣٣	١٠٨,٦٣٣
اجمالي المدفوعات النقدية	–	**٤٦,٩٢٦,٦٣٣**	**٤٦,٩٢٦,٦٣٣**
تحويلات بين الحسابات	(٣١,٨٠٠)	٣١,٨٠٠	–
الوفر في النقد وما في حكمه	**٣**	**٣٧,٩٠٧**	**٣٧,٩١٠**
النقد وما في حكمه في ١ كانون الثاني ٢٠١٧	٦٠	(٢,٦٨٩,٦١٥)	(٢,٦٨٩,٥٥٥)
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	**٦٣**	**(٢,٦٥١,٧٠٨)**	**(٢,٦٥١,٦٤٥)**

* وفقاً للألية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٤ يتم بموجبها نقل ايرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي ٢ الى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الامريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).